عودة الظاهرة الاستعمارية لدول أسيا (المداخل السياسية الجديدة)

الأستاذ: رافع أمبارك

جامعة الجلفة

مقدمـة

لم يعرف التاريخ أسوأ ولا أبشع ممارسة سياسية من الظاهرة الاستعمارية؛ تلك التي اندفعت فيها الدول الأوروبية نحو آسيا وإفريقيا وشرعت بصورة محمومة تستلب خيرات البلاد المستعمرة وتستعبد شعوبها من أجل أن تدور المصانع وتزدهي المزارع في أوروبا وتتراكم الأموال ويرتفع المستوى المعيشي للسكان الأوروبيين؛ ولا يهم الانسان الأوروبي بعد ذلك المآسي التي جرت بحق الشعوب المستعمرة ففي نهاية القرن التاسع عشر تم توزيع مناطق النفوذ بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قطبي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي مرحلة تشكل جديد للظاهرة الاستعمارية، وُعرفت تلكم الفترة بمرحلة الحرب الباردة ولكن منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي شهدت الساحة الدولية انفرادا للولايات المتحدة وريثة النظام الاستعماري القديم بمعظم الشأن الدولي، وهي فترة أبرز ملامحها من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية ضمان أمن (إسرائيل) وتأديب ما أسمته الولايات المتحدة بـ (الدول المارقة) وهو الاسم الأمريكي للدول ذات النزعة الاستقلالية المتمردة على الاستكبار الأمريكي مثل احتلال العراق، التدخل المباشر في الشؤون اللبنانية، تشجيع التيارات والأحزاب الطائفية والعرقية كأدوات تفتيت واعاقة واشغال داخل القطر الواحد أما من الجانب الاسيوي وعلى خطى اليابان والبلدان الصناعية الحديثة العهد في شمال شرق القارة الآسيوية، عرفت الصين في غضون عقدين من الزمن حركة نمو ديناميكية جعلتها طرفاً فاعلاً رئيسياً في الاقتصاد العالمي وهي في طريقها للتحول إلى قطب منظم لشبكة من المبادلات الإقليمية، ويشكل هذا التحول تكذيباً لمقولة "الأثنية المركزية" الغربية المدعية بأن معوقات ثقافية تحتم أبداً عجز "الشرق" الأقصى أو غيره عن ولوج الحداثة المعتبرة منذ الثورة الصناعية الأوروبية خصوصية لبلدان الغرب وحدها. لكن منذ سنوات يثير حجم هذه التغيرات الأسئلة والمخاوف في "الغرب" حيال احتمال إعادة تمركز الاقتصاد العالمي حول آسيا، وفي مدى منظور، إعادة توزع للتوازنات الدولية الكبرى كما ترجع منابع هذه الحركة العميقة الجذور إلى الموقع الذي كانت تحتله آسيا في النظام العالمي قبل الانفصام بين الشمال والجنوب وإيجاد "العوالم الثالثة"، وهو انفصام أنتجته الثورة الصناعية الأوروبية والاستعمار. وفي منظور بعيد المدى، تكون الصين، كما مجمل دول آسيا، في وضع يسمح لها بالوصل مع ما انقطع من تاريخها ما قبل الاستعمار وبالعودة التدريجية إلى الموقع الذي كان لها قبل سنة 1800 أي يوم كانت في صلب الاقتصاد العالمي كأول بلد منتج للسلع المصنعة في العالم. وكانت الصين في ذلك الحين

تقف وسط شبكة مكثفة من المبادلات الإقليمية للمنسوجات كما كانت قبل قرون حين كانت الصين أهم المناطق إنتاجاً والأكثر إدراراً للمنافع في العالم وبعد مرور مئة عام ومع تحقيقها موقعاً مهيمناً جديداً، اعتقدت أوروبا أنها تعيد اكتشاف آسيا في مرحلة ما قبل الحداثة حيث بدأت تتكون في أوراسيا عدة محاور استراتيجية جديدة ستكون هي محور الصراع العالمي القادم. وقبل أن نرصد هذه المحاور، يحسن أن نشير إلي الجدل الدائر في الفكر الاستراتيجي حول مفهوم المحاور والتحالفات في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ذلك أن هناك اتجاها معينا في هذا الفكر يؤكد أنه في عصر ما بعد الحرب الباردة، فإن العالم قد تغير جذريا في اتجاه العولمة، وهي تعني تنميط التفاعلات داخل وبين الدول وخلق هويات عولمية جديدة للبشر. طبقا لهذه الرؤية، فإن الحديث عن محاور في عالم القرن الحادي والعشرين هو حديث يستند إلي أدبيات بل وإلي عقلية الحرب الباردة، وهي مرحلة تجاوزها العالم ودخل في منعطف جديد لا مجال فيه إلا للاقتصاد العالمي والأمن التعاوني بل يمكن القول إن تلك الرؤية هي بالأساس رؤية أيديولوجية أكثر منها رؤية واقعية لعالم اليوم وبشكل استعماري جديد قد تهيأ العالم الغربي للعودة الجديدة الى أسيا.

الإشكالية المطروحة:

الى أي مدى يمكن للمتغيرات الاقتصادية والجيوبوليتيكية والأمنية في أسيا أن تسهل عودة ظاهرة الاستعمار من جديد؟

الأسئلة الفرعية:

1/ ما دور المتغير الجيوبوليتيكي في عودة الظاهرة الاستعمارية لأسيا ؟

2/ هل يمكن أن يلعب المتغير الاقتصادي عامل جذب الاستعمار لأسيا ؟

3/ كيف يمكن لمنطلق المتغيرات الأمنية أن يبرز مداخل سياسية جديدة لعودة الظاهرة الاستعمارية ؟

تختلف ثروة قارة آسيا بشكل كبير باختلاف مناطقها. ويرجع هذا إلى حجمها الكبير ومستوى الاختلاف الكبير في الثقافات، والبيئة، والروابط التاريخية والنظم الحكومية. ومن حيث الناتج المحلي الإجماليGDP ، تمتلك اليابان أكبر اقتصاد في القارة، والثاني على مستوى العالم. ولكن من حيث تعادل القدرة الشرائية فتمتلك جمهورية الصين الشعبية أكبر اقتصاد في آسيا وثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم،كما قامت بها أكبر عدد من الحضارات القديمة كحضارات الهند وبابل وسومر وآشور والفرس والصين. وحضارة الفينيقيين والحيثيين والحضارة الإسلامية... زيادة على ذلك فإن دول آسيا فيها نظم سياسية متنوعة، بعض الأنظمة الشيوعية تحكم بدان في آسيا كالصين وفيتنام. بعض الدول لها ملوك كالمملكة العربية السعودية وبوتان. في بعض الدول الخليجية الشيوخ هم حكامها كالبحرين، قطر...كما تمتلك أهم المحاصيل الزراعية: الأرز، القمح، الزيتون ،الفول، قصب السكر، جوز ا لهند، الشاي، التمور، الحمضيات، القطن، المطاط، الأخشاب...اما بالنسبة للثروات الأخرى:

الثروات المعدنية والمنجمية: البترول، الذهب، البوكسيت، الفحم النحاس، الرصاص، القصدير، الحديد، المنغنيز فالاقتصاد الأسيوي يعتبر أهم نقطة جذب وعامل للتنافس العالمي (الاستعماري)

ولوجود قلب العالم (أوراسيا) في اسيا لها دور فعال لو استخدم الفكر الأسيوي يمكن ان يلعب دورا توازنيا سواء اقتصادي او سياسي في إعداد وتنظيم العلاقات الدولية حسب المصلحة والقوة..ة وهناك عامل أخر يؤثر على بعض الدول الأسيوية الكبرى كاليابان عامل الكوارث الطبيعية (الزلازل/البراكين/الفيضانات..)
كما لا يمكن أن نتناسى العامل والثقل البشري والديموغرافي رغم التنوع إلا أن له دور هام في العملية الإستراتيجية. [1]

إن القلق الأمريكي من تنامي القوة العسكرية الصينية، وهو الأمر الذي سرعان ما شاركت اليابان في التعبير عنه في شهر ديسمبر 2005. كذلك، دار هذا النمط حول روسيا فقد سعت الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطي إلي التأكد من عدم عودة روسيا إلي الصعود الاستراتيجي العالمي. ومن ثم، عملت علي التوسع في عمق المصالح الجغرافية الروسية بضم دول حلف وارسو ودول البلطيق إلي حلف الأطلنطي، بل وسعت إلي ضم أوكرانيا وجورجيا. وأخيرا، فإن هذه التحالفات لم تتبلور بشكل قاطع، خاصة في الجانبين الروسي والصيني. فالصين لم تدخل تماما تحالفا مع روسيا، وتفضل أن تترك البدائل مفتوحة، وتركز علي عدد من الدول الصغيرة في المحيط الهندي. فمنظمة شنغهاي للتعاون ليست حلف الأطلنطي الشرقي، كما أن روسيا تفتح البدائل مع الهند والصين في آن واحد. هكذا نشأ محوران أساسيان في أوراسيا، **الأول**: محور أمريكي - ياباني - هندي، **والثاني**: محور روسي مع عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق. أما الصين، فقد ارتبطت بالمحور الثاني من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، ولكنها حافظت علي بدائلها مفتوحة ومستقلة في الوقت ذاته.كما وقعت اليابان معاهدة الأمن المتبادل، التي تضمنت احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية في اليابان لمدة عشر سنوات، واحتفاظ اليابان بقوة دفاعية في أراضيها لا يحق لها إرسالها إلي الخارج، وأن يكون لليابان حق تقرير مسألة تزويد القواعد الأمريكية بالأسلحة النووية.. غيرت الولايات المتحدة موقفها من الهند، وبدأت تري فيها حليفا يعتمد عليه لمواجهة القوة الصينية المتعاظمة من ناحية، والأخطار الجديدة في وسط وجنوبي آسيا، مثل تصاعد "الحركات السياسية الإسلامية المعادية للولايات المتحدة من ناحية أخري. وقد توافق ذلك مع تحول الهند بعد التفجيرات النووية سنة 1998 لتأكيد مركزها السياسي العالمي، والدخول في تفاهم استراتيجي مع القوة العظمي الوحيدة، وذلك لعزل باكستان دوليا، والحصول علي المكاسب الاقتصادية المتوافرة في السوق الأمريكية كما تسعى الولايات المتحدة إلي حث اليابان علي إعادة التسلح لتوظيفها ضد الصين في شرقي آسيا. كذلك تدعم الولايات المتحدة الهند لتوظيفها ضد الصين في جنوبي آسيا. وفي هذا الإطار، نفهم اتفاق التعاون النووي الأمريكي - الهندي الذي وقعه بوش وسينج في مارس سنة 2006. كما تضغط الولايات المتحدة لتحجيم القوة العسكرية الصينية.. وبالنسبة

للدول الطامحة للاستعمار من جديد، فقد اهتمت بدول آسيا الوسطى للعديد من الأسباب، أهمها الطاقة والموقع الاستراتيجي، خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، وإعدادها للقضاء على حركة طالبان في أفغانستان، حيث احتاجت إلى الحصول على قواعد عسكرية، وتسهيلات للمرور الجوي من هذه الدول، كما أنها رأت ضرورة الحد من النفوذ الروسي في هذه الدول، ولكن المحصلة النهائية حتى الآن لم تتوافق مع أهدافها للعديد من الأسباب، منها عدم مراعاتها للمصالح الاستراتيجية الروسية في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للأمن القومي الروسي، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الضغوط الروسية على دول آسيا الوسطى؛ للحد من النفوذ الأمريكي، ووضع حدود للعلاقات بين دول آسيا الوسطى والولايات المتحدة، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار خصائص النظم السياسية لهذه الدول، الأمر الذي ولد شكوكًا لدى هذه النظم تجاه الدعوة الأمريكية لنشر الديمقراطية، إلا أن الملاحظ أن أكثر جوانب السياسة الخارجية الأمريكية نجاحًا هو الجانب المتعلق بمساهمة الشركات الأمريكية في الاستثمار في إنشاء شبكات نقل النفط والغاز الطبيعي من هذه الدول إلى الخارج؛ ذلك أن إنشاء هذه الشبكات يلبي حاجة ملحة بالنسبة لهذه الدول الحبيسة جغرافيًا، وينطبق هذا على تشجيع الحكومة الأمريكية الشركات الأمريكية على الاستثمار في صناعة النفط والغاز الطبيعي، حيث إن هذا يتوافق واحتياجات هذه الدول، كما أنه يتوافق مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنه يمكن تفسير اهتمام واشنطن بإعادة هيكلة وتأهيل القطاع النفطي لآسيا الوسطى وبحر قزوين، بأن احتياطات هذه المنطقة تأتي من خارج النطاق التقليدي لمنظمة أوبك، لذلك فهي تحظى بأهمية سياسية واقتصادية من قبل الولايات المتحدة، التي تسعى إلى تقليص اعتمادها إلى أقصى حد ممكن على النفط الشرق أوسطي، وذلك بتنويع مصادر استيرادها للطاقة، يضاف إلى هذا أن الجزء الأكبر من نفط هذه المنطقة مخصص للتصدير؛ نظرًا لأن الاحتياجات الاستهلاكية لدول آسيا الوسطى قليلة، ويتوقع استمرارها على نفس الوتيرة، كما أن حاجتها إلى رءوس الأموال والتكنولوجيا اللازمة لعمليات البحث والتنقيب عن الموارد النفطية والغازية يفتح هذا القطاع الهام أمام الشركات الأمريكية التي تمثل رأس جسر تثبت من خلاله واشنطن مصالحها الإستراتيجية، من خلال عملية تموقع إستراتيجية تمكنها من السيطرة على هذه المصادر الجديدة والهامة للطاقة، وذلك بإخراج الدول المنتجة من دائرة النفوذ الروسي، ومحاولة احتواء التحركات الصينية، إلا أن الملاحظ أن هذا لم يتحقق كما سبق القول.. وبالنسبة للصين فقد اتجهت إلى بناء علاقاتها مع هذه الدول على مستويين: الأول ثنائي من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع كل منها، ومعظم هذه الاتفاقيات يدور حول التعاون الاقتصادي، كما أنها ركزت على الاستثمار في قطاع النفط والغاز، وإنشاء شبكات أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من هذه الدول إلى الصين، كما أتاح لها موقعها كإحدى دول الجوار لكل من طاجيكستان وقرغيزستان، أن تلعب دورًا في

تحقيق التوازن في العلاقات الإقليمية بين هذه الدول.. أما المستوى الجماعي الاقتصادي لدول أسيا، والذي تمثل في إنشاء مجموعة شنغهاي، التي ضمت الصين وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان، والملاحظ أن تنظيم التفاعلات من خلال هذا المستوى الجماعي كان له مردود إيجابي على العلاقات الصينية مع هذه الدول، حيث اتسع نطاق التجارة، ومن ثم تم حل العديد من المشكلات الحدودية التي كانت قائمة مع الصين، كما أنه تم تحقيق التوازن بين النفوذ الصيني والروسي في دول آسيا الوسطى من جانب، والنفوذ الأمريكي من جانب آخر، والذي تراجع نسبيًا بعد إنشاء مجموعة شنغهاي.. والواقع أن هذه الإستراتيجية تحقق مصالح روسيا الإستراتيجية في آسيا. (2)

لقد برزت النمور الآسيوية (دول جنوب شرق آسيا)، وسجلت حضوراً كبيراً في الساحة الاقتصادية العالمية من خلال إستراتيجية تنموية واقتصادية عززت حضورها العالمي وهذه الدول بما تمتلكه من فرص استثمارية قوية وثروات طبيعية هائلة، لاسيما النفط والغاز، ثم المساحات الزراعية، خصوصاً الصالحة لإنتاج القمح والشعير، وبما تملكه من ثروة مائية هائلة، فإنها وخلال فترة قصيرة مرشحة لأن تصبح نموراً قوية، خصوصاً في ظل رغبة القيادات السياسية والاقتصادية فيها في الدخول في سباق مع الزمن نحو التقدم من أجل أن تحجز موقعها في الخريطة الاقتصادية والاستثمارية. وما يمنح هذه الدول قوتها ويحقق للقيادات رؤيتها إدراك دول العالم الصناعي مدى حقيقة الثروات التي تختزنها في أراضيها، ومدى حاجة الدول الصناعية لاستغلال تلك الثروات، ومثلما سعت شركات الدول الأوروبية والأميركية إلى استكشاف واستثمار الفرص النفطية المتوافرة في دول الخليج قبل فترة الاستقلال خلال عقد الستينات، فإن ثقل هذه الشركات بدأ يتحول إلى دول آسيا الوسطى، وذلك للفرص الكبيرة والمتنوعة فيها، ثم لموقعها الاستراتيجي المتاخم للدول الصناعية، ومنها دول أوروبية، والصين التي هي بحاجة ماسة إلى النفط والغاز بأسعار منخفضة للمحافظة على معدلات النمو فيها...

إن الامبريالية الغربية اضطرت الى تغيير الشكل القديم للسيطرة الاستعمارية المباشرة في بعض الإرجاء من أجل تكريس السيطرة الاستغلال الاستعماريين معتمدين في ذلك على العملاء الذين تم تكوينهم وانتقاءهم فهي تستعبد وتراقب الدول المستعمرة وتلك التي طالبت باستقلالها، وذلك عبر تنظيم وتشكيل الاقطاب العسكرية، بناء القواعد العسكرية، خلق فيدراليات، تدعيم الانظمة الفاشية... فباسم الدعم الاقتصادي أو عبر أشكال أخرى أصبح الامبرياليين يملكون هذه الاسواق (الدول) لبضائعهم، وكمصادر للمواد الاولية، يستنزفون الثروات، ويمتصون دماء السكان في هذه الدول.فهم يستخدمون الأمم المتحدة كأداة فعالة من أجل التدخل في القضايا الداخلية للدول بغية إخضاعها لاحتلالات عسكرية، اقتصادية، وثقافية، أما عندما لا يستطيعون ذلك بالإشكال السلمية، فإنهم يلجأون الى تنظيم الانقلابات العسكرية، وتدبير الاغتيالات أو يلتجئون الى التدخل العسكري والاستعمار المباشر فهو يستطيع خلق علاقات التبعية نحو

الدول التي تتمتع بكامل الاستقلال السياسي كما تعرضت الكثير من الدول الاسيوية لأشكال أخرى أكثر دموية " الحصار الاقتصادي، الاغتيالات والانقلابات العسكرية، بالإضافة الى التدخل العسكري المباشر كما حدث في الفيتنام، كوريا، وأخيرا في العراق.... (3)

استغلت "إسرائيل" تنامي التيار الإسلامي في بعض دول آسيا، بحيث أصبحت مجابهة هذه الظاهرة هدفًا مشتركًا بينهما، باعتبار أن الأصولية الإسلامية تشكل بالنسبة إلى الطرفين "عدوًا مشتركًا". وفي هذا الاتجاه، وبرغم ضعف حركة طالبان، وهيمنة الإدارة الأمريكية على أفغانستان، لم يتوقف التخوف الإسرائيلي من الإسلاميين، خاصة مع التقارب النووي الإيراني – الروسي، والوجود الإيراني الجيوسياسي في آسيا الوسطى..و"الخطر الأصولي" في أوزبكستان ووجود تداخل عرقي كبير بين طاجيكستان وأوزبكستان وكان من وراء ذلك تقديم المساعدات الاقتصادية التي بادر عدد من رجال الأعمال الإسرائيليين إلى زيارة دول آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ ليوضحوا أنه ليس ثمة أمر يدعو إلى الخوف من "إسرائيل"..والعمل على استغلال حالة الصراع السياسي الذي شهدته دول هذه المنطقة بين أنظمتها السياسية، وحركات معارضة مسلحة، غالبًا إسلامية، ترى الأنظمة السياسية الحاكمة في آسيا الوسطى، كأنظمة علمانية، استمرارًا للنظام الشيوعي السوفيتي.

القدرات والخبرات التقنية النووية: ورثت دول آسيا الوسطى قدرات وخبرات نووية عالية الكفاءة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد أثارت الدول الغربية ضجة كبيرة حول احتمالات حصول بلدان عربية على السلاح النووي عام 2002 من إحدى الجمهوريات التي استقلت عن الكتلة الشرقية، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" إلى اختراق تلك الجمهوريات الحديثة الاستقلال؛ لمحاصرة أي علاقات وثيقة بينها وبين البلدان العربية، ومنع أي احتمالات للتعاون في المجال النووي من هذه الدول، خشية من انتقال الخبرات النووية إلى العالم الإسلامي والوطن العربي بما وصفته أيادي إرهابية والعمل على:

- إضعاف الدولة من خلال تعميق المشاعر الطائفية والعرقية والاثنية.
- إشغال الدولة القطرية بمشكلات اقتصادية وسياسية تحد من قدرتها علي مواجهة الأخطار الاستعمارية.
- تشويه نضال الحركات الوطنية القومية والإسلامية في الوطن العربي من خلال تضخيم ظاهرة الإرهاب.
- تنتفي حقوق الإنسان مع حالة الحرب والصراعات العنيفة بين الشعوب.
- إثارة النزاعات وتقويضها مثل:

1- الهند وباكستان حول كشمير.

2- في سنة 2007 تم تكوين كتلة إستراتيجية بين اليابان والهند برعاية أمريكية في مواجهة الصين.

3- الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة علي اليابان من أجل إعادة التسلح والتنازل على المادة (9) من الدستور الياباني لتوظيفها ضد الصين في شرقي آسيا.

4- **الاهتمامات الغربية بقضايا مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والحركات الانفصالية، والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات والسلاح وغيرها في أسيا.**

5- **العمل على إشعال القضايا الأمنية الجديدة مثل الإرهاب، والتطرف الديني، والحركات الانفصالية قصد التدخل والاستعمار غير المباشر للمنطقة.**

6- **تعلم الدول الغربية أن أمن آسيا يشكل جوهر أمن أوراسيا كلها.**

7- **الحرب الروسية الجورجية والتدخل الغربي من أجل حقوق الإنسان.**

8- **قضية الصين تايوان والتبت.**

9- **روسيا والشيشان.** (4)

خـاتمة

لقد أصبحت دول وشعوب آسيا مهددة باتجاهات مدروسة لعودة الاستعمار من جديد والمتمثل في اللوبيات الأوروبية والأمريكية التي تكرس بدورها هذه المداخل السياسية كما يمكن اعتبار ان الاستعمار الجديد لا يتوقف عند حد حراسة أو مراقبة الاقتصاد الامبريالي، ولكنه يشمل كل المجالات المختلفة والتي تمس بالأساس الاستقلالية السياسية الداخلية والخارجية للدول الأسيوية خصوصا الصاعدة كالصين، اليابان، الهند وروسيا.... وذلك بتطوير الديمقراطية وخلق اقتصاد السوق الحرة واحتضان السلم والتعاون بين دول المنطقة وإدماج دول المنطقة في منظومة المجتمع الدولي وحماية الاقليات وحل النزاعات الحدودية واحترام حقوق الإنسان ولكن بالوجه الغربي الخفي هي كل الدعم لتفعيل النزاعات والانفصالية ورسكلة الإرهاب وتنظيمه في المناطق الحيوية ذات الأبعاد الإستراتيجية والتي تخدم وتؤهل العودة الحقيقية للاستعمار وبهذه المداخل السياسية الجديدة.

الهوامش المرجعية:

1. روبرت أ. باستوري، " **رحلة قرن، كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد**"، ترجمة: هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، الجزيرة، القاهرة، 2010.

2. توماس ويلبورن، "**السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، المثلث الإستراتيجي الصين- اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية**"، ترجمة: من جميع المراسلات إلى رئيس التحرير"دراسات عالمية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، العدد12، 2006.

3. د. يوسف خليفة اليوسف، "**تعددية القطبية الاقتصادية التحولات والاحتمالات**"، شؤون اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الحمراء، بيروت، ط1، أفريل 2012.

4. أ.د.هدى ميتيكس، السيد صدقي عابدين، "**قضايا الأمن في أسيا**"، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.